الفهرس

الموضـــوع	الصفحـة
الباب الاول	
تمهيـــــد	
تعريف القانون الادارى	٦
التمييز بين النشاط الادارى والنشاط الفردي	٧
الادارة وصور النشاط العام الاخرى	٩
القانون الادارى في الدول التى لا يوجد فيها قضاء ادارى مستقل :	١٥
نشأة القانون الاداري	١٦
اراء الفقهـــاء	١٩
موقف القضاء المصري	٢٥
موقف القضاء الفرنسى	٢٦
راينا في الموضـــوع	٢٩
هل يوجد قانون ادارى في العراق	٣٠
اختصاص السلطة القضائية واتجاهات محكمة تمييز العراق	٣٤
القانون الادارى فرع من فروع القانون العام	٤٢
العلاقة بين القانون الدستورى والقانون الادارى	٤٢
العلاقة بين القانون المدنى والقانون الادارى	٤٣
خصائص القانون الادارى	٤٦
اولا ـ الخصائص الفنية للقانون الادارى	٤٦
أ ـ القانون الادارى حديث النشأة	٤٦
ب ـ القانون الادارى غير مقنن	٤٧
حـ ـ القانون الادارى قانون قضائى	٤٨
ثانيا ـ المبادىء الرئيسة للقانون الادارى	٥٠
أ ـ القانون الادارى وفكرة السلطة العامة	٥١
ب ـ القانون الادارى وفكرة المرفق العام	٥٢
حـ ـ الحلول المقترحة	٥٥

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
١ ـ فكرة النفع العام	٥٥
٢ ـ معيار السلطة العامة	٥٦
٣ ـ رأي ريفيرو	٦٠
رأينا في الموضوع	٦٢

الباب الثاني

الفصل الاول

تنظيم السلطة الادارية	٦٩
المبحث الاول : الشخصية المعنوية	٧٠
النتائج التى تترتب على ثبوت الشخصية المعنوية	٧٢
انتهاء الشخصية المعنوية	٧٤
التمييز بين الاشخاص المعنوية العامة والخاصة	٧٨
تطور التمييز بين الاشخاص المعنوية العامة والخاصة	٧٩
الاشخاص المعنوية العامة	٨٠
المبحث الثانى : المركزية واللامركزية الادارية	٨١
المركـــزية	٨١
أ ـ التركيز الادارى	٨٢
ب ـ عدم التركيز الادارى	٨٣
عناصر المركزية	٨٣
اللامركزية	٨٤
اللامركزية الادارية	٨٤
مقومات اللامركزية الادارية	٨٥
الرقابة الادارية	٨٨
الرقابة على الهيئات اللامركزية	٨٩
الرقابة على اعمال الهيئات اللامركزية	٩٠
حدود الرقابة الادارية	٩٣
التمييز بين الرقابة الادارية والسلطة الرئاسية	٩٥
تقدير نظام اللامركزية الادارية	٩٦

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
اللامركزية الاقليمية واللامركزية المصلحية	٩٨
المؤسسة العامة	١٠٠
مفهوم المؤسسة العامة	١٠٣
التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات ذات النفع العام	١٠٦

الفصل الثاني

النظام الادارى في العراق

	١٠٩
١ ـ نوع الدولة	١٠٩
٢ ـ التمييز بين الحكومة والادارة	١١٠
٣ ـ السلطة الادارية في الدستور المؤقت	١١٠
٤ ـ الادارة المحليـــة	١١١
٥ ـ بيان الحادى عشر من اذار	١١١
المبحث الاول : الادارة المركزية	١١٢
اولا : رئيس الدولة	١١٤
ثانيا : الحـكومة	١١٥
ثالثا : المحـــافظ	١١٦
المبحث الثانى : الادارة اللامركزية	١١٧
المطلب الاول : الوحدة الادارية	١٢٨
المطلب الثانى : الجهاز الادارى المحلى	١٣٠
الهيئة العليا للادارة المحلية	١٣١
المجالس المحلية	١٣٢
تكوين المجالس المحلية	١٣٢
شروط العضوية	١٣٣
عدد اعضاء المجالس المحلية	١٣٥
كيفيـــة الانتخاب	١٣٧
الترشيح لعضوية مجلس الوحدة الادارية	١٣٩
الاعتراض على قوائم الناخبين وعلى كيفية اجراء الانتخاب	١٤٠
حل مجالس الوحدات الادارية وتأجيل اجتماعاتها	١٤٠

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة

اعفاء اعضاء مجالس الوحدات الادارية ١٤٢
اجازات مجالس الوحدات الادارية ١٥٢
الوحدات الادارية ١٥٣
البلديات ١٥٥
انشاء والغاء البلديات ١٥٦
اصناف البلديات ١٥٧
تكوين البلدية ١٥٨
المجلس البلدي ١٥٨
مدير البلدية ١٥٩
المركز القانوني للبلدية بعد صدور قانون المحافظات ١٦٠
احكام انتقالية ١٦١

المبحث الثالث : طبيعة النظام الاداري في العراق ١٦٢

الباب الثالث

النشاط الاداري ١٦٩

الفصل الاول

الضبط الاداري (البوليس الاداري) ١٧٢

المبحث الاول : اغراض البوليس الاداري ١٧٦
المبحث الثاني : وسائل البوليس الاداري ١٧٧
المبحث الثالث : حدود سلطات البوليس الاداري ١٧٩
مبدأ المشروعية وسلطة البوليس الاداري ١٧٩
الرقابة القضائية ١٨٠
سلطة البوليس الاداري في الظروف الاستثنائية ١٨٢
نظرية الظروف الاستثنائية ١٨٣
رقابة القضاء على اعمال الادارة في الظروف الاستثنائية ١٨٤
الظروف الاستثنائية في التشريع العراقي ١٨٦

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني	
نظرية المرافق العامة	١٩١
المبحث الاول : تعريف المرفق العام	١٩٩
المطلب الاول : التعريف الكلاسيكي للمرفق العام	٢٠٢
المطلب الثاني : المشاريع الخاصة التي توصف بالمرفق العام	٢١٤
المطلب الثالث : قصد الشارع كمعيار للمرفق العام	٢١٦
فكرة المرفق العام في العراق	٢٢٠
رأينا في الموضوع	٢٢٤
موقف القضاء العراقي	٢٢٦
المبحث الثاني : النظام القانوني للمرافق العامة	٢٢٨
المطلب الاول : المرافق الادارية	٢٣١
المطلب الثاني : المرافق الصناعية والتجارية	٢٣٤
التمييز بين المرافق الادارية وبين المرافق التجاريةوالصناعية	٢٣٧
رأينا في الموضوع	٢٣٩
المطلب الثالث : المبادىء الرئيسة التي تحكم المرافق العامة	٢٤١
المبحث الثالث : طرق ادارة المرافق العامة	٢٤٥
المطلب الاول : الادارة المباشرة	٢٤٦
المطلب الثاني : المؤسسة العامة	٢٤٧
المطلب الثالث : التزام المرافق العامة	٢٥٠
الباب الرابع	
عمال الادارة	
(الوظيفة العامة)	٢٥٢
تمهيد	٢٥٢
أ ـ مفهوم الوظيفة العامة باعتبارها خدمة (المفهوم الاوربي)	٢٥٩
ب ـ مفهوم الوظيفة العامة باعتبارها مهنة (المفهوم الاميركي)	٢٦١
ج ـ ما هو مفهوم الوظيفة العامة في العراق	٢٦٣
الاتجاه الحديث في الوظيفة العامة	٢٦٥

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحـة
الفصل الاول	
الموظف العام وعلاقته بالدولة	٢٦٧
المبحث الاول : الموظف العام	٢٦٧
المبحث الثانى : طبيعة العلاقة التى تربط الموظف بالدولة	٢٩٢
الفصل الثاني	
الالتحاق بالوظيفة العامة	٢٩٩
المبحث الاول : مبدأ المساواة في التوظيف	٢٩٩
المبحث الثاني : شروط الالتحاق بالوظيفة العامة	٣٠٨
المبحث الثالث : الدعوة للتوظيف وانتقاء الموظفين	٣١٥
الفصل الثالث	
التعيين والترفيـع والمراكز	٣٢٧
المبحث الاول : التعيين	٣٢٧
المبحث الثاني : الترفيع (الترقية)	٣٣٧
المبحث الثالث : المراكـز	٣٤٦
الفصل الرابع	
واجبـات الموظفين	٣٥٣
المبحث الاول : واجبات الموظف في تنفيذ الوظيفة	٣٥٣
المبحث الثاني : واجبات الموظف خارج نطاق الوظيفة	٣٥٧
الفصل الخامس	
النظام الانضباطى (التاديبي)	٣٦٠
المبحث الاول : الخطأ التأديبى	٣٦٠
المبحث الثاني : العقوبات الانضباطية والتأديبية	٣٦١
المبحث الثالث : الاجراءات الانضباطية	٣٦٤
المبحث الرابع : الغاء العقوبة وانتهاء اثارها	٣٧٠

Scanned by CamScanner

الفصل السادس

انتهاء الرابطة الوظيفية ٣٧٥

المبحث الاول : انتهاء الرابطة الوظيفية لاسباب اعتيادية ٣٧٦

المبحث الثانى : انتهاء الرابطة الوظيفية لاسباب استثنائية (التطهير) ٣٨١

الباب الخامس

اعمال السلطة الادارية ٣٨٥

الفصل الاول

القـــرار الادارى ٣٨٩

المبحث الاول : التعريف بالقرار الادارى ٣٨٩

صور القرار الادارى ٣٩٣

أ ـ التقسيم المادى (الموضوعى) ٣٩٣

ب ـ التقسيم الشكلى ٣٩٤

المبحث الثانى : الاركان المادية للقرار الادارى ٣٩٦

١ ـ السبب ٣٩٧

٢ ـ المحـــل ٣٩٩

٣ ـ الغرض او الهدف ٤٠٠

المبحث الثالث : نفاذ القرار الادارى والاثار المترتبة على ذلك ٤٠٢

المبحث الرابع : انقضاء القرار الادارى ٤٠٨

اولا : الالغـــاء ٤٠٩

ثانيا : الســحب ٤١٠

فكرة القرار المعدوم ٤١٣

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الثاني

العقد الادارى	٤١٦
المبحث الاول : تحديد العقود الادارية	٤١٧
المعيار العضوى او الشكلي	٤١٨
المعيار الموضوعي	٤١٨
القضاء المصري	٤١٩
القضاء الفرنسى	٤٢١
القضاء العراقي	٤٢١
اراء الفقهـــاء	٤٢٣
رأينا في تحديد العقود الادارية	٤٢٥
الشروط غير المألوفة في القانون الخاص	٤٢٨
المبحث الثانى : النتائج التى تترتب على كون العقد من العقود الادارية	٤٢٩
موقف القضاء العراقى من العقود الادارية	٤٣١

Scanned by CamScanner